

مثلا انتهى وكانه انشأ بقره فبقيه خلافه ان غير الاشياء في العلم  
وقال في بحث الكلام من ذلك الشرح واما الكلام الذي هو صفة الله  
تعالى فذهب اليه الشيخ في انه يجوز ان يسمع ومنعه الاستناد ابو اسحاق  
ابو سعرا بن وهب اختيار الشيخ ابو منصور في شرح المقاصد قال الاستناد  
اتفقوا على انه لا يمكن سماع غير الصوت الا ان منهم من جاز القول بذلك  
ومنهم من قال لما كان المعنى الفايم بالنفس معلوما بواسطة سماع  
الصوت كان مسموعا فالاحتياط في بعضه **قوله** والخبر في المداخلة غير هذا  
الكلام الخبر به الذي يقع فيه ما دام وقد يكون جمعا للخبر كما في فرع  
الصدق الخبر عن النبي على ما هو به بدليل تعدد خبره بنفسه فلا ذوب  
وا ايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمنكلم والمذكور في تعريف  
الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبه للواقع وعدمها والتدبير في  
بان له كذا زعم لما هو صفة المتكلم **قوله** ان من حيث هو هذه الحقيقية  
ليمان الاطلاق كما في قولنا الاضمان من حيث هو اسمان سمع اللانفيل  
كما في قولنا النار ما هي حارة تسخن ولا للفيذ كما في قولنا الانسان  
من حيث انه انسان يجرول عن الصيغة موضوع علم الطلب والاصل  
ان المداخلة ما هي ان ذلك مع قطع النظر عملة الواقع امامه النظر  
فلا يوصف الا باحد كما بينه وهذا جار في كل خبر وهذا الولي من انشأ  
كثيرا على ان المداخلة لهم لذاته مع قطع النظر عن قابله فلا يرد ان  
اخبر الله لا يخجل الا الصدق وقول مسيكة انه نبي لا يخجل الا الكذب  
ومع قطع النظر عن خصوصية الطرفين فلا يرد ان قولنا الضدان لا  
يخجلان لا يخجل الا الصدق وقولنا انهما يخجلان لا يخجل الا الكذب  
فالمداخلة يقع ان يقال فيه ذلك من حيث مفهومه وتعيين احد  
الاحتمالين في بعض البراءة جسمها الخارج لخصوصية ومزينة لا يخرج  
احتمال ما هيته من حيث هي عن محتملاتها وقيل في الجواب عن  
ذلك فانظر كما ثبتنا على شرح التعديب للجيبسي **قوله** في مطابقة  
كلمة اليه لان جرم الصدق والكذب الى الحكم اولاد والذات والى الخبسي  
ثانيا وبالوا بسطة وما ذكر في تعريف الصدق والكذب هو قول المحصور  
والدلالة كثيرة عنها فله تعالى ولي علم الذي خبروا عنهم كذا كاذب  
وقول النبي صلى الله عليه وسلم بلغ لابي سفيان كذب سعد

حين

حين قال سعد لابي سفيان اليوم نستحل الكعبة **قوله** في الخارج  
الذي يكون في قول السعد المطول بيان ذلك ان الكلام الذي دل على  
نسبة بين شيئين اما بالتعريف او هذا اذا كان لا يلقى في هذا  
ليمن ذلك ومع قطع النظر عما في الذهن لا بد وان يكون بينه نسبة  
تبرؤية او سلمية لانه امان يكون هذا اذا اولم يكن مطابقة هذه  
النسبة الحاصلة في اذهاب المفهومة من الكلام لتلك النسبة  
الواقعة في الخارجية بل يكون تبرؤ او سلبية صفة وعدمها  
كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج ومعنى نفس الامر  
فاذا قلنا ابيع وارادت به الاخبار الخالي بلا جمل من فروع بيع خارج  
وما صل بغير هذا اللفظ تفقد مطابقتها لذلك بخلاف تحت  
الاشياء وانه لا يخرج به تقصد مطابقتها بل ابيع يحصل في الحال  
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موحدا له ولا يفرح ذلك في ان النسبة  
من الامور الاعتبارية دون الخارجية للعرف بين قولنا لقيام حاصل  
لزبد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق في الخارج واما لا قطعنا  
النظم عن اذراك اذ من وحكمه والقيام حاصل له وهذا معنى  
وجود النسبة الخارجية انتهى وقوله في البيان الذي دل على  
وفوق نسبة العيني على ان مدلول الكلام وفوق النسبة اولم وفرعها  
على مختارها لا يفتقرها او انتزاعها كما اختار المص كما جاز في بابها  
والعرف على مختار السعد بين المطابق والمطابق بلا اعتبار كما اشار  
اليه بقوله ومع قطع النظر عن معنى مختار المص والتفريق بينهما  
طام ويكفي في المطابقة توافقه في الكيفية لا من كل وجه كما اشار  
اليه بقوله بان يكون تبرؤ في تمام وانشار بعد ذلك بقوله للواقع  
والخارج ونفس الامر اليه الثلاثة بمعنى والمداخلة علم الله او ما  
في اللوح المحفوظ او الحادي العالمة او ما يحده العقل لضرورة او دليل  
ونفس النبي على اختلاف بينهما ومعناه واقتم السعد في  
ها نسبية شرح المطالع على الاخير وحاصل ما اشار اليه بقوله  
للعرف بين قولنا في انه عرف بين ما كان الخارج طنوا لنفسه وما  
كان ظهرا له هو انه وان الذي يملك كونه امر اعتباري بل ان يكون الخارج  
ظهورا له هو **قوله** وقيل صدق مطابقتها في ايله النظام **قوله**